ورقة مناصرة

ICRC

فرصة مهمة لمنع تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل غير المقبولة

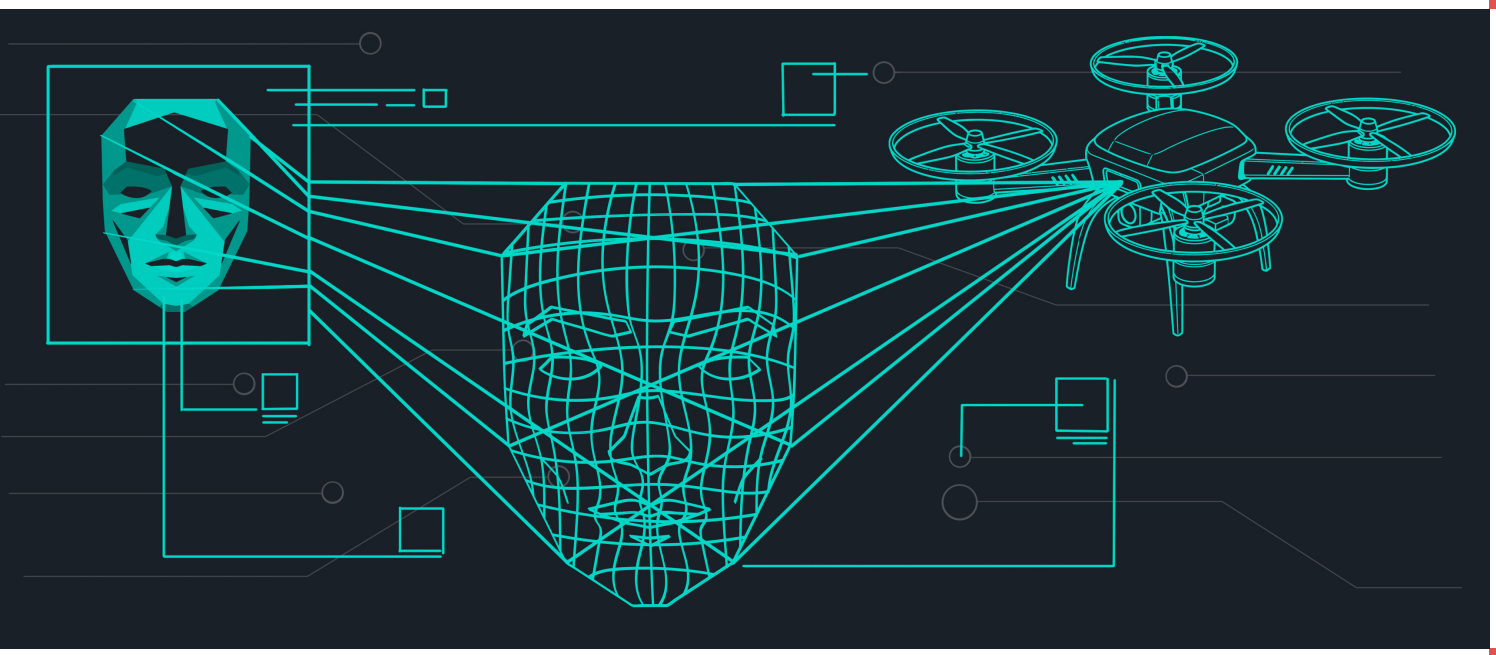

يمثل المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة)، المقرّر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر 2026، فرصة مهمة لإطلاق مفاوضات بشأن بروتوكول جديد.

أصبحت الأسلحة ذاتية التشغيل جزءاً من الواقع – وتشهد انتشاراً متسارعاً

لا يزال عدد النزاعات المسلحة يتزايد في شتّى أنحاء العالم، بالتزامن مع سباق تسلّح يهدف إلى تطوير تكنولوجيات حرب جديدة ونشرها. ويؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل واستخدامها على نطاق واسع. ولم تعد هذه الأسلحة تهديداً مستقبلياً بعيداً، بل أصبحت واقعاً قائماً.

وتختار الأسلحة ذاتية التشغيل الأهداف وتستخدم القوة ضدها دون تدخل بشري. ومن المرجح ألّا يعرف مستخدمو هذه التكنولوجيا مَن أو ما الذي ستُوجّه إليه الضربة، ولا توقيت أو مكان توجيه هذه الضربة. ويؤدي دمج الذكاء الاصطناعي - ولا سيما الذكاء الاصطناعي غير الحتمي - إلى زيادة هائلة في مستوى عدم القدرة على التنبؤ، مما يفاقم مخاطر إلحاق الضرر، ولا سيما بالنسبة إلى المدنيين. ولم يعد السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه الأسلحة ذاتية التشغيل ستُستخدم أم لا - بل ينبغي أن ينصبّ التركيز على كيفية تنظيم هذه الأسلحة بما يضمن الامتثال للقانون وحماية المدنيين.

تهديد يطال الناس في كل مكان

تثير الأسلحة ذاتية التشغيل شواغل إنسانية وقانونية وأخلاقية عميقة؛ إذ إنها تحدّ من قدرة المستخدم على التحكم في استخدام القوة:

- المخاطر الإنسانية: زيادة إلحاق الضرر بالمدنيين والمقاتلين
- التحديات القانونية: صعوبة ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
- المعضلة الأخلاقية: تفويض قرارات الحياة والموت فعلياً إلى آلات ذاتية التشغيل.

وعلى غرار أي سلاح آخر، **ستنتشر الأسلحة ذاتية التشغيل وتتسبّب في وقوع وفيات ودمار على نطاق واسع، وستُستخدم في انتهاك للقانون الدولي الإنساني**، بما في ذلك من قِبَل المجموعات المسلحة من غير الدول والمنظمات الإجرامية.

التنظيم الدولي: ضرورة ملحّة وهدف يمكن بلوغه

يفرض القانون الدولي الإنساني بالفعل قيوداً على تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل واستخدامها، لكنه لا يقدم جميع الإجابات اللازمة. لذا، ثمة حاجة ملحة إلى وضع قواعد جديدة ملزمة قانوناً. ولا يتمثل الهدف في حظر جميع الأسلحة ذاتية التشغيل، بل في منع استخدام الأنواع الأكثر إثارة للاعتراض، بما يضمن بقاء النزاعات في القرن الحادي والعشرين خاضعة للتحكم البشري. ومن شأن القواعد الجديدة أيضاً أن تمنح المطورين وضوحاً أكبر، وأن تحول دون الحاجة إلى عمليات إعادة التصميم المكلفة، وتحدّ من المخاطر القانونية، وتعزّز معايير مشتركة بين الدول.

ولقد أُرسيت الأسس اللازمة لتنظيم استخدام هذه الأسلحة بعد أكثر من عقد من المناقشات داخل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بأسلحة تقليدية معيّنة. ويوفّر "النص المتداول" الصادر عن رئيس فريق الخبراء الحكوميين إطاراً قوياً لوضع صك ملزم قانوناً، يستند إلى نهج "ذي شقّين" يحظى بدعم واسع النطاق، ويتمثل فيما يلي:

1- حظر الأسلحة ذاتية التشغيل التي تشكل خطراً غير مقبول بانتهاك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا يمكن التنبؤ بها وتلك التي تستهدف البشر بشكل مباشر؛

2- تقييد تطوير أسلحة أخرى ذاتية التشغيل واستخدامها، من خلال فرض قيود على أنواع الأهداف، والنطاق الجغرافي لاستخدام هذه الأسلحة ومدّة هذا الاستخدام وظروفه وحجمه.

ويضمن هذا النهج احتفاظ المشغلين البشريين بالسيطرة والحكم في استخدام القوة بواسطة الأسلحة ذاتية التشغيل.

اتّخاذ إجراءات قبل فوات الأوان

كثيراً ما يزعم المروّجون للتكنولوجيات الجديدة في ساحة المعركة أن الأسلحة الجديدة ستكون أكثر إنسانية وأقلّ فتكاً وأكثر دقّة، إلّا أن أكثر النزاعات تطوراً من الناحية التكنولوجية في وقتنا الحاضر لم تفض إلى نتائج أفضل بالنسبة إلى المدنيين، بل أسفرت عن دمار واسع النطاق وعشوائي. ولقد أثبت التاريخ أن المعاهدات الدولية يمكن أن تنجح في حظر أو تقييد أكثر الأسلحة إثارة للاعتراض، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية.

وإن اتّخاذ إجراءات مبكرة يؤتي ثماره. وقد نجح البروتوكول الرابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في حظر أسلحة الليزر المسببة للعمى قبل أن ينتشر استخدامها على نطاق واسع، مما يبيّن مدى فعالية التنظيم الوقائي. ويمكن، بل ويتعيّن، فعل الشيء نفسه بالنسبة إلى الأسلحة ذاتية التشغيل. فبمجرد انتشار هذه الأسلحة على نطاق واسع، سيصبح احتواء المخاطر التي تهدّد المدنيين والأمن العالمي أصعب بكثير.

اغتنام الفرصة المتاحة في عام 2026

ستجتمع الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلّقة بأسلحة تقليدية معينة في تشرين الثاني/نوفمبر 2026 لعقد المؤتمر الاستعراضي. ويوجد مسبقاً مشروع إطار عمل مفصّل، ويبدي عدد متزايد من الدول استعداداً للتفاوض. وتدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول إلى:

- مواصلة تعزيز النص المتداول الصادر عن رئيس فريق الخبراء الحكوميين؛
- إعادة التأكيد على الحاجة الملّحة إلى بدء مفاوضات لتنظيم الأسلحة ذاتية التشغيل، بما في ذلك من خلال قرار صادر عن اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- استخدام المؤتمر الاستعراضي بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لإطلاق مفاوضات بشأن بروتوكول جديد.

إن مخاطر عدم اتّخاذ أي إجراء كبيرة للغاية. ولقد وُضعت الأسس، والحاجة إلى العمل ملحّة. فقد حان وقت العمل.

ويتعيّن على الدول أن تتّخذ إجراءات حاسمة لضمان بقاء مستقبل الحروب خاضعاً لقرارات البشر، لا الآلات.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
International Committee of the Red Cross
19 avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
T +41 22 734 60 01
Email: cai_rcc@icrc.org shop.icrc.org

© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، يونيو / حزيران ٢٠٢٦

ICRC

www.icrc.org/ar
facebook.com/icrcarabic
x.com/icrc_ar
instagram.com/icrc

للاطلاع على مزيد من المعلومات،
يُرجى إجراء مسح ضوئي

الرسوم التوضيحية: R. Banerjee/ICRC 08.2026 4937/004